

الحقوق الإجرائية لأطراف الدعوى الجزائية

إعداد

رندة السيد يوسف البحيري

إشراف

الدكتور هشام حامد سلمان الكساسبة

جامعة الزيتونة الأردنية، 2022.

الملخص

تاريخ المناقشة 2022-6-1

يتناول موضوع هذه الدراسة الإجراءات الجزائية بمواجهة طرفي الخصومة الجزائية من جاني ومجني عليه في حدود سير تلك الدعوى المنظورة أمام المحكمة المختصة وتحريكها، حرصاً من المشرع الجزائي الأردني على توفير ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة ولضمان سرعة المحاكمة الجزائية بما يخدم الفصل فيها دون أي تأخير أو مماطلة، باعتبار أن تكريس المشرع لهذه الحقوق على مدى سير الدعوى ما هو إلا تحقيقاً للمبادئ المقدسة كحق الدفاع والبراءة المفترضة في المحاكمات الجزائية، وذلك وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم 9 لسنة 1961 وتعديلاته وأي قانون آخر ذو صلة، ونظراً لأن هذه الحقوق موضوع الدراسة يشوبها نوع من الغموض انطلاقاً من قلة وجود الدراسات المتخصصة والمستقلة لها؛ فكان أحد أهداف هذه الدراسة التطرق بشكل من التفصيل لها محاولة كشف نواقص تلك النصوص، وتوصلت الباحثة إلى أن المشرع جمع أكبر قدر من الحقوق الممنوحة للطرفين المذكورين في نصوص متفرقة من القانون الإجرائي مع وجود بعض النقص في القليل من نصوصه، لذلك توصي الباحثة بسد هذه النواقص إذ أن استكمالها سيعمل على تخفيف أي غموض قد يشوبها إجرائياً بما يحقق مصلحة خصمي الدعوى.

الكلمات الدالة: الدعوى الجزائية، الحقوق الإجرائية، المحاكمة العادلة.